

# الإصلاح الاقتصادي المنشود

إعداد

دكتور حسين حسين شحاته

الأستاذ بجامعة الأزهر

- تقدیم

لقد تأكد باليقين التام وأصبح معلوماً للجميع بالوثائق وبالاعترافات جسامه حجم الفساد الاقتصادي في ظل ما قبل ثورة مصر، فلقد أدى الفساد السياسي إلى فساد اقتصادي واجتماعي وثقافي ..... ويحتاج الأمر لثورة ضد كل صور الفساد السابقة حتى تنهض الدولة .

وتتعلق هذه الخاطرة ببيان أهم معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود بعد الثورة لتحقيق الخير والحياة الكريمة لشعب مصر.

معايير الفساد الاقتصادي

لقد كشفت الأحداث التي برزت بعد الثورة مناحي وأبعاد الفساد الاقتصادي في مصر وجسامته ومنه على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- الاعتداء على المال العام والملكية العامة.
  - الاختلاسات ومنها العمولات الخفية.
  - التربح والتكسب من الوظيفة بدون حق معتبر شرعي.
  - تبديد ثروات الوطن والسفه في استخدامها.
  - التهرب من أداء الحقوق المالية المشروعة للوطن.

وهذا كله محرم في كافة الأديان السماوية بصفة عامة وفي الإسلام بصفة خاصة .

**والسؤال: ما هي معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود؟**

## و ما هي مقومات تطبيقه؟

## وَمَا الْقَرَارَاتُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ الْعَاجِلَةُ ؟

هذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة.

## من معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود

حتى هذه المرحلة؛ تتمثل معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود ما يلي:

أولاً: تطهير النظام السياسي من بقايا أذناب أفراد ونظم ومؤسسات النظام القديم الذين كانوا يفسدون ولا يصلحون، حتى يُبني النظام الاقتصادي الجديد على طهارة شاملة.

ثانياً: إعادة النظر في سياسات ونظم أجور العاملين، ووضع حد أدنى للأجر في ضوء تكلفة الحاجات الأصلية للمعيشة الكريمة، وتطبيق قاعدة: لا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، وإعطاء علاوات سنوية في ضوء متوسط الارتفاع في أسعارضروريات وال حاجيات واستمرارية نظم الدعم من هو دون حد الكفاية.

ثالثاً: تأمين وتحفيز رأس المال الوطني لاستثماره في الوطن عن طريق تحقيق الأمن والأمان له وحمايته من الابتزاز والاعتداء من قبل الرشوة والمحسوبة والبيروقراطية والضرائب غير العادلة وإعطائه المزيد من الحوافز حتى يكون مال المصريين لخير المصريين، وكذلك جذب رأس المال العربي والإسلامي إلى الاستثمار في مصر ليسهم في التنمية.

رابعاً: المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية من كافة صور الاعتداء عليها والاستغلال غير الرشيد لها، وتفعيل نظم الرقابة عليها، ومن هذه الموارد: ماء النيل وماء البحر، والثروة المعدنية، والأرض الزراعية والصحراوية، والممرات المائية، ووضع القوانين التي تحمي تلك الثروات.

خامساً: إصلاح النظام النقدي والمصرفي وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الإنتاجية ذات العلاقة بالضروريات وال حاجيات حتى تؤمن للشعب الحاجات الضرورية للمعيشة، وتجنب الاستثمار في مجالات المقامرات والمشروعات الترفية والمظهرية.

سادساً: إصلاح سوق الأوراق المالية، وتحويلها من سوق للمقامرة إلى سوق لتوفير أموال للشركات لتنطلق نحو الإنتاج، ومنع كافة صور التعامل المشبوهة ومنها: الاختيارات والمستقبليات والتعامل بالمارجن والنظام—— بالديون الورقية التي لا تفيid التنمية.

سابعاً: علاج مشكلة البطالة بين فئات الشباب من خلال نظام إنشاء المشروعات الصغيرة والمبتكرة في الصغر وذات العلاقة بالضروريات وال حاجيات التي تفيid أكبر شريحة من الفقراء ومن في حكمهم، وتطبيق نظام القرض الحسن أو المشاركة المنتهية بالتمليك وإلغاء نظام القروض الربوية التي فشلت في تمويل المشروعات.

ثامناً: إصلاح النظام الضريبي لتحقيق العدالة الاجتماعية—— وتخفيض الشرائح محدودي الدخل وإعادة النظر في الضرائب الظالمه التي يقع عبءها على الطبقه الفقيره.

تاسعاً: علاج مشكلة الاحتياط والاستغلال ذو النفوذ السياسي عن طريق منع رجال الأعمال من توقي أية مناصب بالدولة حتى لا تتكرر مشكلة الفساد الاقتصادي.

عاشرأً: ترشيد الإنفاق الحكومي، وتجنب كافة صور الإسراف والتبذير والتبذيد، ووضع معايير وأسس لحكمته.

## من ثمرات الاصلاح الاقتصادي المنشود

يؤدي تطبيق الآليات السابقة إلى تحقيق مجموعة من الشمار النافعة من أهمها ما يلي:

- - التضييق والحد من الفساد الذي كان يعوق التنمية، يقول فقهاء الاقتصاد: "لا اقتصاد بدون أخلاق"، "ولا تنمية بدون أمن".
- - تحقيق الأمن والكافية للعامل ليعمل وينتج ويبدع ويبتكر، فاليد الخائفة المرتعشة والمقهورة لا تنتج ولا تبدع ولا تساهم في التنمية.
- - تحقيق الأمن للمال ليتفاعل مع العمل نحو التنمية الفاعلة فاما جبان ويهرب من مواطن الفساد والقلق إلى مواطن الأمن والاستقرار.
- - الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ومن أهمها الماء والأرض لتحقيق الأمن الغذائي للشعب حتى يكون مستقلًا في إرادته ومحفوظًا على حريته.
- - تحقيق الاستثمار الإنتاجي وتجنب الاستثمار الورقي الوهمي من خلال إصلاح النظام المالي وسوق الأوراق المالية والمحافظة على القوة الشرائية للنقد.
- - تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخفيف العبء الضريبي من على الطبقة الفقيرة وتطبيق مبدأ: أخذ الضريبة بالعدل وإنفاقها في الحق ومنعها من الباطل.
- - تحقيق حد الكفاية لكل مواطن من خلال نظام الدعم وتطبيق نظام الزكاة والصدقات حتى يتتحول الفقراء إلى قوة منتجة وليس قوة مستهلكة.

## مقومات الإصلاح الاقتصادي المنشود

يستوجب برنامج الإصلاح الاقتصادي المنشود كأحد ثمرات ثورة مصر، مجموعة من المقومات من أهمها ما يلي:

- الاستقرار الأمني ليوفر البيئة الصالحة للعمل وأموال لينطلق نحو التنمية الاقتصادية وهذا يحتاج إلى حكومة عادلة يثق فيها الشعب لحفظ عقيدته ونفسه وعقله وعرضه وأمواله.
- الحرية وقوة الإرادة للشعب لينطلق نحو العمل والإنتاج، لا يهدد باعتقال أو بسجن من خلال محاكمات ظالمة.
- الحكومة الرشيدة التي ترعى الأمن والحرية والعدالة والمساواة بين كافة أطياف الشعب لا فرق بين مسلم وغير مسلم وتطبيق مبدأ المواطنة.
- وجود مجموعة من الاستراتيجيات من بينها : الرؤية الواضحة والسياسات الاقتصادية وأماليه والتي تكون أساساً للخطط والبرامج والقرارات التنفيذية وتقييم الأداء.
- وجود نظم رقابة شعبية وحكومية على كافة الأجهزة التنفيذية للاطمئنان من أن الأداء الفعلي يسير طبقاً للأهداف والسياسات والخطط والبرامج الموضوعية وتنمية الإيجابيات ومعالجة السلبيات في إطار المصداقية والشفافية.
- الصبر والثبات لكافة طوائف الشعب لأن الإصلاح السياسي والاجتماعي يحتاج إلى وقت وبالتالي من خلال برامج موضوعية زمنية وصقل الحماس والحمية باموضوعية والواقعية.

## قرارات اقتصادية منشودة

في ضوء التحليل الموضوعي السابق، يجب على أي حكومة راشدة تحترم مطالب ثورة شعب مصر العظيم أن تصدر القرارات الاقتصادية والمالية الآتية:

أولاًً: قرار : تشغيل العاطلين:

إنشاء صندوق استثماري لتمويل مشروعات إنتاجية صغيرة ومتناهية في الصغر من خلال نظام القرض الحس\_\_\_\_ن ومشاركة المنتهية بالتمليك، ويحول هذا الصندوق من الإعانات الواردة من الخارج ومن الأموال المستردة من أفراد النظام السابق.

ثانياً: قرار : رفع الحد الأدنى للأجور

يكون الحد الأدنى للأجر للفرد العزب ١٢٠٠ جنيه وللمتزوج ١٥٠٠ جنيه والمتزوج ويعول ٢٠٠٠ جنيه، مع الأخذ في الاعتبار سنوات الخبرة ويزيد سنويًا بمعدل ارتفاع أسعار الحاجات الأصلية.

ثالثاً: قرار : ترشيد نظام الدعم

تركيز الدعم على السلع والخدمات الضرورية والجاجية للطبقة الفقيرة التي تعيش دون حد الكفاية ورفع الدعم عن السلع التي يستفيد منها رجال الأعمال والأغنياء ومن في حكمهم .

**رابعاً: قرار: منع التزاوج بين المال والسلطة**

يحذر على كافة العاملين بالقطاع العام والحكومة وذويهم المشاركة في مشروعات أعمال سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لسد باب المفاسد ومنها التكسب من الوظيفة بدون حق والإحتكار ذو النفوذ السياسي.

**خامساً : قرار : توجيه الاستثمارات نحو الضروريات و الحاجيات**

أولوية إعطاء الموافقة على المشروعات الاستثمارية ذات العلاقة بالإنتاج في مجال الضروريات وال حاجيات ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتناثرة في الصغر .

**سادساً : قرار : إعادة النظر في النظم الضريبية**

تشكيل لجنة بإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المعطاة لبعض المستثمرين ولا ينفع منهم الوطن وتطبيق نظام الضرائب التصاعدية ، ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية بما يتاسب مع الزيادة في تكاليف المعيشة.

**ثامناً : قرار : إلغاء الصناديق الخاصة**

ضم كافة الصناديق الخاصة إلى موازنة الدولة ، وخضوع كافة الموارد والنفقات العامة للرقابة الشاملة والفعالة ، ويقصد بالصناديق الخاصة بأنها أوعية تجمع فيها موارد من الشعب وتتفق بواسطة أجهزة معينة خارج نطاق موازنة الدولة وكانت عرضة للفساد المالي حيث كانت تنفق بدون ضوابط حكومية .

## -الخلاصة

لا يمكن فصل الثورة ضد الفساد السياسي عن الثورة ضد الفساد الاقتصادي، ولذلك يجب أن تستمرة ثورة مصر المباركة ولا تضع أسلحتها وعتادها حتى تتحقق كذلك مطالبها الاقتصادية، ومن أهمها : توفير حد الكفاية للمواطن ليعيش حياة كريمة، وتوفير فرص عمل للعاطلين، وتحقيق الرعاية الاجتماعية للفقراء وأهالء، وأن تكون خيرات مصر للمصريين.

والثورة التي استطاعت بنصر الله وتأييده القضاء على رأس الفساد السياسي، قادرة على القضاء على أذناب الفساد الاقتصادي وتحقيق الحياة الرغدة الكريمة للشعب، وما ذلك على الله بعزيز، ويومئذ يفرح المصريون بحصاد الثورة المباركة مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: "قُلْ يَقْضِي اللَّهُ وَرِحْمَتُهُ فِي دِلْكَ فَلَيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مَا يَجْمِعُونَ" (يونس: ٥٨)

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

للاتصال بالمؤلف

تلفون: ٠١٠١٥٠٤٢٥٥

E.m.Darelmashora@gmail.com : عنوان البريد الإلكتروني :

الموقع علم، النت : [WWW.Darelmashora.com](http://WWW.Darelmashora.com)

## فهرس المحتويات

٢	- تقديم
٢	من معالم الفساد الاقتصادي ..... من معالم الإصلاح الاقتصادي المنشود
٣	من ثمرات الإصلاح الاقتصادي المنشود ..... مقومات الإصلاح الاقتصادي المنشود
٥	قرارات اقتصادية منشودة ..... الخلاصة
٦	-
٧	فهرس المحتويات
٩	
١٠	